حزب
المستقبل والحياة
الأردني

الرؤية والبرنامج الحزبي

2023

الرؤية

حزب سياسي برامجي محافظ معاصر، يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية، وتشكيل أو المشاركة في تشكيل الحكومات، والمساهمة في التغيير الإيجابي للثقافة المجتمعية

الرسالة

رفع الوعي الشعبي بأهمية المشاركة السياسية، والإرتقاء بآليات العمل السياسي بالإعتماد على الموارد البشرية والمعرفية لكوادر الحزب، وضمان تنمية هذه الإمكانات

القيم الجوهرية

الحرية، العدالة، التنمية

العمل بروح الفريق الواحد، التميز، الإبداع

المحتويات

تمهيد	4
الفصل الأول: المبررات، الرؤية، الرسالة، القيم، المبادئ	6
الفصل الثاني: الرؤية الدولية والإقليمية	10
الفصل الثالث: الرؤية السياسية	16
الفصل الرابع: الرؤية الإقتصادية	26
الفصل الخامس: الرؤية الإجتماعية	32
الفصل السادس: الرؤية الإستراتيجية والأمنية	37
الفصل السابع: الرؤية الحزبية	39
الخلاصة	43

تمهيد

تنطلق نهضة الأمم نحو التنمية والتقدم والإزدهار بالعلم والإرادة والإلتزام والعزيمة والكفاح والثبات. وقد أثبتت التجارب الإنسانية أن بناء الأمم وتطورها لا يتحقق إلا من خلال العمل السياسي الإيجابي باعتباره واجباً وحقاً وطنياً. كما أن التغيير الإجتماعي المصاحب لنهوض الأمة غالباً ما يبدأ بالإمكانات المتاحة والمبادرات الفردية، ويتعاظم بالإيمان بالإجتماع الإنساني والجهد الجماعي المتواتر لمجموعة من الرواد يتجاوزون أنفسهم وظروفهم ليصنعوا الحياة الحرة الكريمة لمجتمعهم وأمتهم.

ولما كانت نهضة الأمم تتطلب عملاً دؤوباً متواصلاً طويل المدى يتميز بالشفافية ولا يأبه بالعقبات ومنظومات الفساد، ولا يعتريه اليأس والقنوط، وحافزه الأمل والإيمان بحتمية التغيير والنهوض، فإن القائمين على التغيير يجب أن يتحلوا بالصبر والعمل والتضحية، ولما كان الناس في هذا المجال أصناف وأدوار؛ رجال الأقوال، ورجال الأفعال والتضحية، فإن من يقدمون التضحيات ويتميزون ويصنعون التاريخ يتفوقون على غيرهم. قال تعالى «إنَّ اللّهَ لا يُغَيِّر ما بِقومٍ حتى يُغَيِّروا ما بِأَنْفُسِهِم».

ولما كانت سنن الحياة تؤكد بأن حقائق الحاضر هي في الأصل أحلام الماضي، وأن أحلام الحاضر ستكون حقائق المستقبل، وهي التي تمثل محور تقدم الإنسانية وتطورها. ولهذا فإن سعينا من أجل تطور وتقدم شعبنا ووطننا وأمتنا هو نهج والتزام، ولنا فيما قاله المناضل الإنساني المهاتما غاندي: «في البداية يتجاهلونك... ثم يسخرون منك... ثم يحاربونك... ثم تنتصر» خير مثال على الصبر والإلتزام.

على هدي هذه العبر الإنسانية تآلف نفر من أبناء هذا الوطن العزيز المؤمنين بربهم، والواثقين بشعبهم والمخلصين لوطنهم، ونذروا أنفسهم لبناء مستقبل الأردن وعزته وازدهاره، وتوافقوا على تأسيس حزب سياسي باسم «المستقبل والحياة الأردني» كإطار ووسيلة لتحقيق ذلك وعياً للعبر التاريخية المتنوعة وانسجاماً مع العبر الإنسانية العليا.

تضمت هذه الوثيقة الإطار النظري والبرامجي للحزب ضمن ثلاث مستويات: المستوى الدولي والإقليمي والمستوى الوطني والمستوى الحزبي. وعليه، فقد تضمنت الوثيقة سبعة فصول بالإضافة إلى التمهيد والخلاصة؛ حيث تضمن الفصل الأول مبررات تأسيس الحزب ورؤيته ورسالته وقيمه ومبادئه، بينما تضمن الفصل الثاني الرؤية الدولية والإقليمية. أما الرؤية الوطنية فقد جاءت في أربعة فصول؛ تضمن الفصل الثالث الرؤية السياسية للحزب، أما الفصل الرابع فقد تضمن الرؤية الإقتصادية بينما تضمن الفصل الخامس الرؤية الإجتماعية، وجاء الفصل السادس بالرؤية الإستراتيجية والأمنية. أما الفصل السابع فقد بين الرؤية الحزبية للعلاقات داخل الحزب الواحد وبين الأحزاب على الساحة الوطنية.

لقد سعت هذه الوثيقة من خلال هذا الترتيب إلى التأسيس للإطار البرامجي للحزب بشكل موسع وتفصيلي والذي سيظهر في وثيقة منفصلة من وثائق الحزب.

وقد جاءت هذه الرؤى ترجمة لتلاقي رؤى حزب المستقبل الأردني وحزب الحياة الأردني اللذان اندمجا معاً بموجب قانون الأحزاب السياسية لعام 2022 تحت اسم "حزب المستقبل والحياة الأردني".

الفصل الأول
المبررات، الرؤية، الرسالة، القيم، المبادئ

أولاً: مبررات تأسيس الحزب

تكونت القناعة بضرورة تأسيس حزب «المستقبل والحياة الأردني» في ضوء الكثير من المبررات، من أهمها المبررات التالية:

1. إن بناء الدولة الحديثة يتطلب تظافر جهود المؤسسات الرسمية والمنظمات المدنية وتفعيل أدوار مواطنيها للمساهمة في عملية التقدم والتطور، ولهذا فقد بات لزاماً على الجميع المشاركة في الجهد الوطني العام وفي مختلف الأحوال والمجالات.
2. نظراً لما يمر به العالم من تحولات في الحياة السياسية والعلاقات الدولية، وما يمر به الإقليم من تغييرات جوهرية على مختلف الصعد، ونظراً لما يترتب على الأردن جراء هذه التحولات من توافق ومشاركة وطنية، فقد أصبحت الحاجة إلى الجهد المجتمعي أكثر إلحاحاً وأشد ضرورة للحفاظ على استقرار الأردن وتطوره وتقدمه فضلاً عن تكيفه مع ما يشهده العالم من تغيرات.
3. الإستجابة لتطلعات الشعب الأردني في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثه ومزدهرة.
4. الإستجابة لتطلعات الشعب الأردني نحو حياة تتوفر فيها الكرامة الإنسانية، والعدالة الإجتماعية، والحرية الفردية والمجتمعية.
5. الإستجابة لتطلعات الشعب الأردني في تأسيس أحزاب تتواءم مع التحولات السياسية الراهنة تكون قادرة على تقديم برامج عملية قابلة

للتحقيق وذلك للمساهمة في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع الأردني إستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وبناءً عليه، فإن حزب المستقبل والحياة الأردني يطرح رؤيته النظرية الخاصة كمرجعية لتحقيق أهدافه وبرامجه العملية، ومواقفه السياسية.

ثانياً: الرؤية

حزب سياسي برامجي محافظ معاصر، يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية، وتشكيل أو المشاركة في تشكيل الحكومات، والمساهمة في التغيير الإيجابي للثقافة المجتمعية.

ثالثاً: الرسالة

رفع الوعي الشعبي بأهمية المشاركة السياسية، والإرتقاء بآليات العمل السياسي بالإعتماد على الموارد البشرية والمعرفية لكوادر الحزب، وضمان تنمية هذه الإمكانات.

رابعاً: القيم

يرتكز الحزب على القيم الجوهرية الإساسية التالية: الحرية، العدالة، التنمية العمل بروح الفريق الواحد، التميز، الإبداع.

خامساً: المبادئ العامة. يؤمن الحزب بأن:

1. الحضارة العربية والإسلامية هي القاعدة التي تشكل مرجعيته ومضمون نشاطه ورؤيته للمستقبل، وذلك من خلال التلاؤم مع قيم الحداثة والتقدم.

2. الأُمة العربية بخصائصها الرئيسة؛ الدين واللغة والتاريخ والجغرافيا، ووحدتها واجب على كل عربي أيا كان موقعه.

3. الأمن الوطني هو ركيزة الإستقرار الشامل، وتحديد الأولويات يراعى فيها البيئة المحلية والإقليمية والدولية في المجالات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية.

4. القضية الفلسطينية هي قضية عربية إسلامية وقضية أحرار العالم، والواجب الوطني يقتضي دعم صمود الأخوة الفلسطينيين في استعادة وطنهم، وإقامة دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية.

5. الإصلاح السياسي أولاً، والإلتزام بأحكام الدستور وسيادة القانون وإجراء المراجعات الدورية لهذه الأحكام وفق تطور الزمان والمكان تشكل رافعة التدافع السياسي السلمي.

6 . إقامة العلاقات الدولية المتكافئة مع مختلف دول العالم تأكيد للسيادة وللحيوية الدبلوماسية وتعظيم لدور الدولة.

7. المحافظة على الوحدة الوطنية عبر التوافق والتكامل الاجتماعي الشامل هي الضمانة الأولى لاستقرار الوطن وتطوره ونمائه.

8. السيادة للدولة، والشعب مصدر السلطات، والحكومة البرلمانية المنتخبة صاحبة الولاية العامة.

9. التعددية السياسية وتداول السلطة المنبثقة عن الشعب ركائز العمل السياسي الديمقراطي.

10. الإقتصاد الوطني المبني على التحول الى مجتمع انتاجي، وتشجيع

الاستثمار والصادرات، واستغلال الثروات الطبيعية، واعتماد نظام ضريبي عادل، وتعزيز الأمن الغذائي، تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق الإستقلال والسيادة الوطنية.

11. العلم والتكنولوجيا أساس تقدم الأمم الحديثة وتطورها، من حيث قدرتها الاقتصادية، ورفاهيّة شعوبها.

12. الأسرة عماد المجتمع ودور المرأة مركزي كقوة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية في بناء الدولة والمجتمع.

13. الشباب طاقة الأمّة وعماد مستقبلها، وبناء برامج متكاملة اعتماداً على مبدا التعليم من اجل العمل تنمّي طاقاته وتلبّي طموحاته، وتبني الوطن بإنجازاته تقع في مقدمة الأولويات.

الفصل الثاني
الرؤية الدولية والإقليمية

تنطلق الرؤية الدولية والإقليمية للحزب من أربعة أبعاد مركزية: البعد الدولي والإنساني، والبعد الإسلامي، والبعد العربي، ونظراً لخصوصية القضية الفلسطينية وأهميتها في الحياة السياسية الأردنية فإن الحزب قد خصها بموقع متميز وهام.

1. البعد الدولي والإنساني

أ. يؤمن الحزب بوحدة أصل المجتمع الإنساني وغايته، وبأن العلاقات بين الشعوب والأمم يجب أن تبنى على التعارف والتعاون والتكامل، «يا أَيُّها النّاس إنّا خَلَقنَاكُم مِن ذَكَرٍ وأُنثَى وجَعَلنَاكُم شُعُوباً وقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا». وانطلاقاً من هذا الوعي والإيمان فإن الحزب يرفض كافة الدعوات إلى صراع الحضارات، أو محاولات هيمنة حضارة على غيرها، ويدعوا إلى التعايش المشترك، وتبادل المصالح المشتركة بين كافة الأمم والدول، ويؤكد على حقها في الوجود والإستقلال والتقدم، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا فيما هو خير لشعوبها.

ب. يرفض الحزب كافة أشكال الإرهاب، سواءً كان إرهاب الدول، أو إرهاب الجماعات، أو إرهاب الأفراد. وفي نفس الوقت فان الحزب يرفض العدوان والهيمنة مهما كانت مصادرها ومبرراتها، ويؤمن بحق الدفاع المشروع عن النفس والأوطان والمقدسات لكل الشعوب.

جـ. يلتزم الحزب بالدور الإيجابي للأردن في العلاقات الدولية والسعي

لإحلال السلام في العالم، وحل الخلافات بالطرق السلمية من خلال الحوار والمفاوضات عندما يكون ذلك ممكناً، كما يلتزم الحزب بالوقوف إلى جانب المظلومين والشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو المنتزعة سيادتها أو مواردها.

د. يؤكد الحزب على أن الدولة الأردنية كعضو في هيئة الأمم المتحدة، تلتزم بالأمن والسلام الدوليين، وتساهم في جهود التنمية الإنسانية بما أتيح لها من إمكانات، وذلك عبر التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والمواثيق الدولية الناظمة للنشاط الدولي ولعمل المنظمات الدولية ذات النفع الإنساني العام.

هـ. يلتزم الحزب باحترام الحريات والحقوق الأساسية ومواثيق حقوق الإنسان التي وقّع عليها الأردن والتي تشمل:

(1) حق الحياة والأمن للأفراد وضمان أن لا يكون الفرد معرضاً لانتهاك خصوصيته من السلطات إلا بموجب القانون وبقرار من القضاء فقط.

(2) حق التعبير عن الرأي للفرد والجماعات.

(3) حق الإعتقاد الديني؛ حيث «لا إكراه في الدِّين».

(4) حق المعرفة والحصول على المعلومة عن القضايا والشؤون العامة.

(5) حق المراقبة وتقييم ومساءلة من يتولى إدارة شؤون الدولة.

(6) حق الإجتماع والتجمع السلمي والانضمام إلى أي تنظيمات لا تتعارض أهدافها ووسائلها مع الدستور كالأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي والإتحادات ومنظمات المجتمع المدني كافة.

(7) حق الإعتراض على القرارات الحكومية التي يرى الحزب أنها لا تتوافق مع مصلحة المجتمع والإحتجاج عليها بما في ذلك حق التظاهر السلمي.

(8) حق التعليم والعمل لكل مواطن مؤهل لذلك.

2. البعد الإسلامي

أ. يؤمن الحزب بأن التراث الإسلامي جزء أساسي وهام من التراث الإنساني، وأن ما قدمته وتقدمه الحضارة الإسلامية قيماً وهاماً، كما يؤمن بضرورة مساهمة العالم الإسلامي في الحضارة الإنسانية الحالية بفعالية وإيجابية تقوم على المشاركة وتبادل الأفكار والخبرات في كافة العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلمية.

ب. يؤمن الحزب بحرية ممارسة الشعائر الدينية على اعتبار أن الدين يعبر عن العلاقة بين الخالق جل جلالة والإنسان، وان العلاقة بين أتباع الديانات المختلفة يجب أن تكون علاقات إيجابية، وأن تكون المواطنة هي المعيار الأول المشترك بين المواطنين كافة مصداقاً لقولة تعالى «لِكُلٍ جَعَلنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً ومِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ الله لَجَعَلَكُمْ أُمَةً واحِدَةً».

جـ. يؤمن الحزب بأن العلاقة بين الدين والسياسة ليست علاقة متطابقة ولا علاقة مقطوعة، وإنما هي علاقة متداخلة. فالدين الإسلامي يجسد علاقة الإنسان بربه من خلال العبادات والتقوى ومرجعيته القرآن والسنة، حيث يشكلان مصادر التشريع، أما إدارة شؤون الحياة العامة للمجتمع فتعتمد على مستوى التقدم العلمي والإنساني والإجتماعي؛ وتتم سياسة وإدارة شؤون الحياة بالإعتماد على الإجتهاد والشورى والديمقراطية، «وأمرُهُم شُورَى بَينَهُم».

د. ينظر الحزب باحترام وتقدير لكل الأديان، ويرفض الحزب أي دعوات عدائية أو استئصالية ضد أتباع أي دين لا سيما الذين يبادلون العرب والمسلمين هذه الرؤية. بينما يرى الحزب أن الصهيونية حركة سياسية عنصرية شوفينية إستعلائية واستئصالية، بادرت إلى العدوان على الأمة العربية والإسلامية بالغزو والحروب، وسلب الأراضي، وإقامة كيان سياسي عنصري بصورة قسرية على أرض عربية، وطرد أهلها منها

والتنكيل بهم. ولهذا فإن الحزب يرفض هذه الحركة رفضاً باتاً ويحدد موقفه من الكيان الصهيوني طبقاً لموقفه من القضية الفلسطينية ومن الأمتين العربية والإسلامية.

هـ. الدولة الأردنية، عضو في مجموعة الدول الإسلامية، تتعاون معها في كل ما من شأنه أن يسهم في رفعة شأن شعوبها، ويحترم الإسلام والمسلمين بمختلف أعراقهم وألوانهم وقومياتهم.

3. البعد العربي

أ. يؤمن الحزب بان القومية العربية فكرة جامعة للأمة لا تقوم على أساس نقاء الجنس وإنما على مفهوم الثقافة. وعليه فان الأمة العربية تضم جميع من يتكلمون العربية ويتشاركون في الكثير من العادات والتقاليد، وتجمعهم الأهداف المصيرية المشتركة: الإستقلال الحقيقي، والحرية السياسية، والسيطرة على الموارد الوطنية، وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، وتحقيق الرفاه للمواطنين، ومواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية والسعي لرفعة الأمة في كل المجالات والميادين.

ب. يعي الحزب أنه وبسبب خضوع الشعوب العربية خلال القرون الماضية للمخططات الإستعمارية من دول مختلفة، تطورت لكل شعب خصوصية نسبية ثقافية وسياسية، كما أن التركيبة السكانية واللغوية والعرقية والمذهبية والدينية ليست متماثلة تماماً لدى كل الشعوب العربية، ناهيك عن التفاوت فيما بينها في مستويات التنمية والتقدم. وعليه فإن الحزب يدرك صعوبة الوصول إلى الوحدة السياسية الكاملة والفورية، ويرى بأن الطريق إلى الوحدة العربية يبدأ بإنشاء تحالفات سياسية و/أو اقتصادية و/أو عسكرية. كما يرى بأن القبول بهذا النهج سيفتح آفاقاً حقيقية للتعاون بين الشعوب العربية أرحب مما توفر لغاية

الآن حيث تكون الوحدة العربية الغاية النهائية.

جـ. يؤمن الحزب بأن من حق الشعوب العربية العمل على تقرير مصيرها واختيار النظام السياسي الذي ترتضيه، وفي كل الأحوال فإن موقف الحزب دائماً إلى جانب قيم الحرية والعدالة والديمقراطية واحترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

د. إن الإدعاء من قبل بعض الأنظمة العربية بأن الشعوب غير جاهزة للديمقراطية هو ادعاء باطل ومضلل، فالواقع يؤكد أن الأنظمة ذاتها غير جاهزة للديمقراطية، لأن الديمقراطية تهدد استمرارها وبقائها. وفي كل الأحوال فإن هذه الأنظمة لا ترى لشعوبها إلا أحد أمرين أحلاهما مرٌ: إما الاستسلام للواقع، وإما خسارة الأمن والاستقرار المزعوم والمستند أصلاً إلى الدعم الخارجي الأمني والسياسي والاقتصادي، فإن الحزب يؤكد على ضرورة دعم أية جهود إيجابية للتعاون والتنسيق والمشاركة والتواصل مع الشعوب أو الدول العربية وصولاً للديموقراطية التي تحقق الوحدة العربية.

هـ. يؤكد الحزب على أن الدولة الأردنية كعضو فاعل في منظومة الدول العربية، تلتزم بقضايا الأمة وتشارك في نشاطاتها كافة، وتحترم خياراتها والتزاماتها، وتسعى للتضامن العربي في كل المجالات.

4. القضية الفلسطينية

أ. إن القضية الفلسطينية هي محور الصراع العربي الصهيوني، وهي قضية وطنية وعربية وإسلامية وإنسانية، وللأردن علاقته ودوره الخاص بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وذلك لأسباب تاريخية ووطنية ومصيرية.

ب. وانطلاقاً من هذا الفهم، يؤيد الحزب قرار هيئة الأمم المتحدة

رقم 194 الذي ينص على حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم. إن تنفيذ هذا القرار يساعد على إزالة مسببات استمرار الصراع، وإن عودة الفلسطينيين ستؤدي إلى إنهاء معاناة اللجوء والهجرة والغربة، ويعطيهم فرصة العيش والمشاركة السياسية شأنهم في ذلك شأن شعوب العالم الأخرى.

جـ. يؤيد الحزب قرارات مجلس الأمن القاضية بانسحاب الكيان الصهيوني من الضفة الغربية وقطاع غزه وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وينهي الظروف العدائية التي تستنزف موارد المنطقة.

د. يقف الحزب إلى جانب الفلسطينيين ويؤيد خياراتهم ونضالهم بكافة الطرق للوصول إلى الحل الذي يقبلونه. ويرفض الحزب محاولات التوطين التي يسعى الكيان الصهيوني من خلالها إلى تفريغ فلسطين من أهلها الشرعيين وتمكين اليمين الصهيوني المتطرف من تحويل فلسطين إلى دولة يهودية.

هـ. يعتقد الحزب بأن فكرة الدولة الفلسطينية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية هي الحل الدائم والأمثل والتاريخي للمسألة الفلسطينية برمتها، حيث يعيش المسلمون والمسيحيون واليهود فيها ضمن دولة واحدة على أساس ديمقراطي.

الفصل الثالث
الرؤية السياسية

1. الدولة:

(أ) مفهوم الدولة الأردنية

إن الدولة كائن حي يحتاج إلى الديمقراطية كأداة لنموه نمواً سليماً وطبيعياً، ولتصحيح مساره عبر الزمن بما يحافظ على وجود الدولة وتطورها وفعاليتها.

إن هيبة الدولة تصنعها الحرية القائمة على حقوق الإنسان، والعدالة القائمة على القانون، والتنمية القائمة على الْتصاد الإنتاجي وليس القمع والإستبداد وامتهان كرامة الإنسان وفقدان العدالة حتى لو تحصنت باستعمال القوة وإخضاع المواطن. إن هيبة الدولة تفرض وجودها من خلال حب المواطن لوطنه النابع من احترام إنسانيته وتكافؤ الفرص وتمتعه بالخدمات المتميزة.

إن الإعتقاد بأن الدولة هي النظام، وأن النظام هو الدولة مفهوم خاطئ، كما أن الإعتقاد بأن من يعارض السياسات أو ينتقدها يضع المواطن في مواجهة مباشرة مع النظام مفهوم خاطئ أيضاً. أن إكتفاء السلطة التنفيذية بالشعارات دون البرامج السياسية والإقتصادية والإجتماعية الواضحة والمحددة المستندة إلى معايير قياس دولية لا يعبر عن إدارة كفؤة وصالحة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

إن الدولة المدنية هي التي ترتكز على المشروعية والشرعية باعتماد الآليات الديمقراطية من خلال ضمان حق الترشح والإنتخابات، والمشاركة

العامة لكافة المواطنين لا سيما الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني حيث لا إقصاء لأيٍ كان.

(ب) الوطن

يؤمن الحزب بأن الوطن هو أرض تحدها حدود معترف بها دولياً، تخص شعباً ينتمي إليها، وهي لكل مواطنيه الذين ينتسبون إليه تاريخياً وشرعياً ويعتبرونه عنوانهم ورمز انتمائهم ومحط ولائهم، وسلطة تدير شؤون الدولة والمجتمع وفقاً لمعيار المصلحة الوطنية العليا وقواعد المواطنة الكاملة. كما أن الوطن الأردني هو جزء من الوطن العربي.

(ج) الشعب

الشعب الأردني هو مجموع المواطنين اللذين شملتهم الدولة الأردنية تاريخياً وجغرافياً، وتوافقوا على العيش المشترك في نطاق وحدة الدولة الأردنية وحدودها الدولية، ومن الذين اكتسبوا المواطنة الأردنية بمشروعية، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات وأعلنوا ولاءهم للدولة الأردنية، وهم إذ يفخرون بتاريخهم الوطني والقومي وبرموزهم الثقافية والإنسانية يجتهدون ليواكبوا العصر وإنجازاته على هدي من ثقافتهم وتطلعاتهم.

(د) النظام السياسي والدستور

تقتضي مسؤولية النظام السياسي تنمية المواطن بكافة المجالات على أساس المواطنة الحقة والفاعلة، وعلى قاعدة "العدل أساس الملك".

الدستور هو عقد إجتماعي يحدد هوية الدولة، وينظم العلاقة بين الشعب والنظام، ويعبر عن التوافق الوطني العام، وينظم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويبين الحقوق والواجبات للأفراد والمؤسسات، ويحمي الحياة السياسية بمجملها، ولا تكون الحياة السياسية صالحة إلا بتداول السلطة عبر القنوات الدستورية والحيلولة دون احتكارها.

يجب أن يضمن الدستور الحماية الكاملة لحقوق الأقليات ضد تسلط الأغلبية، وبالتالي حماية الوطن من التفكك والتشظي والإنهيار الناجم عن ظلم الأقليات والتسلط عليها.

2. المواطنة والوحدة الوطنية:

(أ) المواطنة

تقوم المواطنة على التوازن بين الحقوق والواجبات، ولا تعير اهتماماً للعرق أو الدين، فمعظم دول العالم والأردن من بينها تتشكل من أفراد لا ينتمي كلهم لنفس العرق أو الدين أو المذهب. وقد أثبتت تجارب العديد من الدول ما أثبتته من قبل الإمبراطوريات المتعاقبة، وهي أن التعددية عامل قوة للدولة وإثراء لإنتاجها الحضاري إذا جرى التعامل معها بإيجابية. يجب أن يتقدم الولاء للدولة وأن يعلو فوق أي ولاء آخر، والولاء يتجذر وينمو ويقوى إذا تمتع جميع المواطنين بالمساواة في الحقوق الأساسية والفرص أمام القانون. فالأردن يكون أكبر عندما يكون مواطنوه متحدين، وأن الصراع أياً كانت أسبابه يصيب الجميع بالخسران ويجعل من التعددية عوامل تصدع وهدم للمجتمع.

(ب) الوحدة الوطنية

إن الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب الأردني، مسؤولية عامة تؤكد على هوية أردنية قوامها احترام الحقوق والوفاء بالإلتزامات والقيام بالواجبات كما تحددها القوانين، وعليه فإن الحزب يقاوم أية دعاوى للتمييز والفئوية والتعصب والتطرف مهما كانت الأسباب والدوافع. وبالمقابل فإن الحزب يرفض أية محاولات للتوطين والإستيعاب، طارئة أو مخططة من خلال تسويات سياسية إقليمية، وذلك لأنها تتعارض مع «حق العودة» الأصيل الخاص بأبناء الشعب الفلسطيني، ومع حق تقرير المصير الذي تكفله القوانين الدولية لكل الشعوب.

إن المحاصصة إنتقاص من الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، فالأصل أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ولذلك فإن فرز الشعب القائم على الجهوية والعشائرية والعرقية والدينية أمر مرفوض بالمطلق. يسعى الحزب للمساهمة في بناء مجتمع أردني يتشارك أفراده في المصالح والمبادئ العامة برغم الإختلافات في الأصول أو المعتقدات وفي ذلك التنوع إثراء للمجتمع في كافة المجالات.

أن قوة الوطن تكون في وحدة أبنائه، وأن السياسات القائمة على قاعدة «فرق تسد» وتقسيم المقسم وتجزيء المجزأ يجب إحباطها بالعمل والنضال السياسي المشروع.

3. بنية النظام السياسي

يرى الحزب بأن الدستور يكفل بنية النظام السياسي الذي يقوم على أساس المشاركة الحقيقية، حيث تكمن قوة النظام السياسي في ترسيخ قيم الحق والعدل والمساواة.

تكون ممارسة السلطة السياسية شرعية باحترام الدستور والقوانين

وإرادة المواطنين التي يجري التعبير عنها مباشرة أو من خلال ممثليهم، وتقتضي شرعية السلطة السياسية الإلتزام بمدأ تلازم السلطة والمسؤولية، وأن لا تعمد السلطة التنفيذية إلى سن القوانين المؤقتة وفقاً لأهوائها، وإنما عليها الإلتزام بتطبيق القوانين وإعمالها بالعدل والإنصاف، كما لا يجوز لها التدخل في القضاء، وإنما عليها الخضوع للقرارات الصادرة عن المحاكم حتى تلك التي تكون الحكومة طرفاً فيها.

وفي كل الأحوال لا بد أن يكون الطابع العام للحياة السياسة مستهدياً بالأخلاق والشفافية، والمبادئ السامية، واحترام الآخرين، وروح التصالح والتسامح، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة لأيٍ كان.

(أ) السلطة التنفيذية

إن الدور الأساسي للسلطة التنفيذية هي الإدارة اليومية والمباشرة لشؤون الدولة والمجتمع، وفي هذا تكون وظيفة الحكومة خدمة الشعب لا السيطرة عليه، ولا يجوز لها أن تلجأ إلى العنف في تعاملها مع المواطنين ولا أن تستقوي عليهم باستخدام المؤسسات الأمنية، غير أنه يتوجب على الحكومة فرض سيادة القانون.

يؤمن الحزب بأن السلطة التنفيذية وإعمالاً لمبدأ الفصل بين السلطات يفضل أن لا تتشكل من البرلمان، وإنما يجب أن تحظى بثقة البرلمان، وتكون مسؤولة بالكامل أمام السلطة التشريعية، وان تكون قراراتها قابلة للطعن والنقض أمام القضاء، وان تعمل لصالح جميع المواطنين وليس لفئة أو طبقة معينة، وأن تأخذ بالوسائل التي تحقق الرفاه العام ورعاية الطبقات الفقيرة.

يؤمن الحزب بان اللامركزية تشكل إطاراً حقيقياً وواقعياً لتجسيد مشاركة المواطنين بمختلف نشاطات الدولة، وأن اللامركزية الإدارية

تكمل اللامركزية السياسية واللامركزية الإقتصادية. إن تطبيق اللامركزية الإدارية ضرورة من ضرورات التقدم، وهي الوسيلة الفعالة لتمكين المواطنين من المشاركة في إدارة شؤونهم وتلبية متطلباتهم، والتدرب على العمل السياسي والدفع بقيادات للوطن من مختلف أركانه. ولهذا يجب أن يتاح للمواطنين في القرى والمدن المشاركة في القرارات التي تهمهم، ووضع الخطط الإستراتيجية لمحافظاتهم، وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطط، وتعتبر اللامركزية ضامنة لاستمرار الديمقراطية ونجاحها وفعاليتها.

(ب) السلطة التشريعية

تتطلب الديمقراطية استكمال بناء المؤسسات الديمقراطية في الدولة الأردنية التي تمثل المواطنين على كافة المستويات وتطوير وتعزيز القائم منها. إن مجلس الأمة بمجلسيه (النواب والأعيان) يجب أن يتمتع بالصلاحيات الكافية ليستطيع القيام بعمله التشريعي والرقابي والتمثيلي للمواطنين، وأن لا يخضع في عمله لأي سلطة، وأن يكون مسؤولاً أمام الناخبين فقط، يجب أن تكون فترات عمله منظمة وواضحة وكاملة ويكون هو المسؤول عن وضع مواعيد دوراته وأجندتها وفضها، وأن لا يكون مهدداً بالحل قبل انقضاء المدة التي انتخب لها، وان يتمتع أعضاؤه بالحصانة الكاملة عن أعمالهم وأقوالهم وأرائهم، وفي نفس الوقت يجب أن يخضعوا للمساءلة القانونية أمام المحاكم النظامية فيما يخالف القانون شأنهم في ذلك شأن بقية المواطنين.

إن مجلس الأمة هو المناط الرئيس لصنع السياسات الوطنية كافة، وهو بهذه الصفة الهامة يجب أن يكون مُعبراً حقيقياً ودقيقاً عن مصالح الوطن ومطالب المواطن. ولذلك لابد أن تتركز عضوية أي منهما في

أعضاء سياسيين منبثقين عن الأحزاب السياسية الوطنية، ومنتخبين من قواعدهم الحزبية، ومن الشعب انتخاباً حراً نزيهاً، وذلك بناءً على الكفاءة القيادية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية، وعلى أساس القدرة على الإنجاز والعطاء للوطن.

إن وجود قانون عصري للأحزاب يفتح الباب على مصراعيه أمام الجماعات ذات الأفكار المشتركة لتأليف أحزاب وطنية دون عوائق قانونية تحول بينهم وبين نشر أفكارهم. كما أن الضرورة تقتضي أن يُقَر قانوناً للإنتخاب يتجاوز كافة السلبيات التي تؤدي إلى التشكيك بشرعية النواب والأعيان. إن كافة أشكال التدخل الحكومي و/أو الفساد و/أو شراء الذمم و/أو استخدام النفوذ و/أو إثارة القبلية والعصبية، ستؤدي جميعها إلى بروز طبقة سياسية مشكوك في شرعيتها بسبب إذعانها للضغوط الداخلية والخارجية بدلاً من استنادها على قواعد الإنجاز والعطاء للوطن.

(ج) السلطة القضائية

إن القضاء العادل يجب أن يتكون وفق معايير ضمان استقلال القضاء وضمان عدم تدخله في السياسة. إن آلية تشكيل مجلس القضاء الأعلى وتعيين وترفيع ومحاسبة القضاة على اختلاف مراتبهم يجب أن يضمن الإستقلال الكامل للقضاء، وإن وجود موازنة مستقلة للقضاء بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية يحقق الإستقلال المالي والإداري الفعلي. وفي ذات الوقت يجب وضع الضمانات التي تمنع القضاة من التدخل في السياسة، أو الإصطفاف في حالات الصراع السياسي لجانب أي طرف. إن وضع الضوابط التي تمنع تغول القضاء تحت ذريعة الإستقلال يحول دون تحول استقلال القضاء إلى انفلات القضاء، ويحول دون صدور الأحكام المتأثرة بالمواقف العقائدية أو العرقية أو الجهوية أو الحزبية

أو الطبقية، ويحول دون استخدام السلطات القانونية لترويع المواطنين وإرهابهم وإذلالهم ودفعهم للتنازل عن حقوقهم، ويحول دون تحول المحاكم من فضاء العدالة واحترام حقوق الإنسان إلى قلاع للسيطرة.

يؤكد الحزب على استقلال القضاء بهذا المفهوم والمحافظة على مستوى معيشي ملائم للقضاة، وبذلك يظل القضاء يحظى بثقة الناس واحترامهم وإيمانهم بنزاهته وحياديته ومهنيته، ويؤدي بجميع المواطنين للإلتزام بمبدأ الحل السلمي للنزاعات وعدم اللجوء إلى الوسائل الأخرى غير الحضارية لحلها.

4. الديمقراطية والتعبير عن الرأي

(أ) الديمقراطية

إن الدور الأساسي للديمقراطية هو تمكين المواطنين من المشاركة في إدارة العمل العام وشؤون الوطن، وإن توفير المناخ الملائم لنجاح العملية الديمقراطية ابتداءً من الإيمان بها والقبول بمنهجيتها وما ينتج عنها يتطلب توعية المواطنين من خلال كافة وسائل الإتصال بقيم الديمقراطية ومزاياها، وكذلك تبين المحاذير والعواقب الناجمة عن الأفكار والإتجاهات والحركات المناوئة للتوجه الديمقراطي.

تقوم الديمقراطية على الحرية كقيمة مركزية للفرد وللمجتمع، ويقوم المنهج الديمقراطي على المشاركة الكاملة في الحياة العامة، واحترام التعددية بأشكالها كافة، والإلتزام بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، والعمل بموجب مبدأ تكافؤ الفرص، وسيادة القانون والمساواة القانونية لكل المواطنين، وتعتبر الديمقراطية الخيار النهائي لإدارة الدولة والمجتمع.

إن اللجوء إلى الحوار الوطني الواسع لوضع السياسات العامة يلبي

حاجات المواطنين وتطلعاتهم، وآمالهم في العيش الكريم والتقدم، وعلى مؤسسات الدولة أن تكون منفتحة على المواطنين وأن لا تضع أية عوائق تمنع مخاطبتهم لها والتقدم بطلباتهم الشخصية والعامة.

(ب) التعبير عن الرأي

إن حرية التعبير والإتصال والتواصل العام ركن أساسي من أركان الديمقراطية، ويجب أن تكون محصنة ضد الملاحقة القضائية على معالجاتها المشروعة في السياسة والإقتصاد، وإن تقييدها أو مصادرتها أو محاولة السيطرة عليها يمثل انقلاباً على الديمقراطية. وفي المقابل يجب أن تلتزم وسائل التعبير والإتصال والتواصل العام بميثاق شرف مستمد من القيم التي تحترمها المجتمعات المتحضرة، وعدم تجاوز المصالح الوطنية في عملها بهدف جمع المال أو الشهرة أو الطموح الشخصي.

إن احترام الحريات والحقوق العامة من حق أفراد المجتمع الأردني كما نصت عليها مواثيق حقوق الإنسان التي وقّع عليها الأردن، ولا يجوز للحكومة نزعها منهم بأي حال من الأحوال أو اعتبارها منحة تستردها متى تشاء. وقد سبق أن تم بيان هذه الحقوق في البعد الإنساني من هذه الوثيقة.

إن الغرض من القوانين هو وضع آليات لتحقيق الحريات لا للتحايل عليها لتجميدها أو عرقلتها، ولا يجوز أن تقيِّد القوانين المبادئ والحقوق والحريات العامة التي نص عليها الدستور، وللمواطن الحق أن يعبر بصراحة عن آرائه في القضايا العامة، وأن يكون آمناً في بيته وفي سربه، وأن لا يكون معرضاً لانتهاك خصوصيته من السلطات إلا بموجب القانون وبقرار من القضاء فقط.

إن التظاهر السلمي للتعبير عن الرأي أو المواقف حق أصيل من حقوق أي فئة من فئات الشعب، وعلى الدولة مسؤولية حماية أمن المتظاهرين.

5. اللغة

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، غير أن التواصل والتفاعل مع بقية شعوب العالم، والإسهام في الحضارة العالمية بجانبيها المعرفي والمادي يتطلب الإنفتاح على اللغات الحية الأخرى وتشجيع تعلمها. إن اتساع اللغة العربية وتطورها وتجددها يتطلب مثل هذا الإنفتاح.

الفصل الرابع
الرؤية الإقتصادية

1. النظام الإقتصادي

(أ) يتوزع عالمنا المعاصر بين ثلاثة أنظمة إقتصادية: النظام الرأسمالي، والنظام الإشتراكي، والنظام المختلط الذي يعتقد الحزب بأنه الأقرب إلى النظام الإقتصادي الإسلامي، ولقد تضاءل حيز النظام الإقتصادي الإشتراكي عبر العقود الماضيه، في حين ازدادت قوة وسطوة النظام الإقتصادي الرأسمالي حتى أصبح اقتصاداً مبنياً على تحالف المال والسياسة والعسكر، وهو تحالف متطرف أثبت خطورته على الإقتصاد العالمي برمته، مما أنتج الأزمة المالية العالمية عام 2008، ولهذا يرى الحزب بأن النظام المختلط أكثر ملائمة لمعالجة المشكلات الإقتصادية في الأردن.

(ب) يرى الحزب بأن النظام الإقتصادي المختلط يوازن بين الملكية الخاصة والملكية العامة، بين حرية الفرد في الإنتاج على أوسع مدى وحق الدولة في منع الإحتكار وإنتاج منتجات تتعارض مع النظام العام، بين حرية اختيار المهنة والعمل وحق الدولة في توجيه التعليم نحو النشاطات الإقتصادية التي يحتاجها المجتمع، بين حق الفرد في الإستهلاك والادخار وحق الدولة في فرض الضرائب التي توجه الإستهلاك وتدفع بالإستثمار، وأخيراً بين تحقيق الربح للأفراد وبين توفير شبكة أمان إجتماعي للأقل حظاً.

(ج) يؤمن الحزب بأن مسؤولية الدولة تنحصر في السيطرة على الثروات الطبيعية والعامة لصالح الدولة والمجتمع، وهي ليست ملكاً للأفراد،

وكذلك تنظيم ومراقبة الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص وتشجيعه ضمن ضوابط تسمح بالنمو الإقتصادي إلى أقصى مدى ممكن، وتمنع تغول أصحاب الأموال من الاحتكار والإستغلال وممارسة كافة أشكال الفساد. وبالمقابل فإن مسؤولية القطاع الخاص تتمثل في بناء اقتصاد وطني منتج وفعال، وإيجاد فرص العمل، والإستثمار في كافة المجالات التي تحتاجها الدولة.

(د) يؤمن الحزب بأن من واجب الدولة خلق المناخ الملائم للعمل والإنتاج والإستثمار والإبداع على مستوى الأفراد أو الشركات، وذلك من خلال القوانين التي تنظم نشاطات القطاع الخاص.

2. التحول الإقتصادي

(أ) يرى الحزب أن وضع برامج عملية تستند إلى خطط استراتيجية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى للتحول الاقتصادي، تهدف جميعها إلى تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي، وإيجاد الحلول لقضايا عجز الموازنة، وحجم الدين العام، وعجز ميزان المدفوعات، وعجز الميزان التجاري، والتضخم، والبطالة، هي السبيل للوصول إلى دولة تتمتع بالتنمية الإقتصادية الشاملة في كافة الجوانب. وتتضمن الإستراتيجيات الثلاث ما يلي:

- الإستراتيجية قصيرة المدى: تعتمد على استثمار المساعدات بالشكل الأمثل.

- الإستراتيجية متوسطة المدى: تعتمد على تطبيق نظام ضريبي فعال ومحفز للإستثمار والصادرات، وتحقيق إيرادات كافية لمعالجة العجز في الموازنة.

- الإستراتيجية طويلة المدى: تعتمد على بناء قاعدة صناعية وطنية

تتناسب مع قدرات الوطن وامكانياته.

(ب) يؤمن الحزب بأن التحول الإقتصادي من خلال الخطط القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى لا يقتصر على بناء قاعدة صناعية فقط، وإنما يعتمد على تكامل قطاعات الإنتاج المختلفة لا سيما الزراعة بحيث يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة عالية من الأمن الإقتصادي والأمن الغذائي بما يكفل ضمان الأمن القومي الشامل، فكما يتم تركيع الشعوب بالتجويع، يتم تركيع الأنظمة بالمساعدات والقروض.

3. الإنتاج

(أ) الثروات الطبيعية

إن القول بمحدودية الموارد في الأردن لا يعني عدم استثمار ما يتوفر منها بكفاءة عالية. ويرى الحزب بأن الثروات الطبيعية التي يمتلكها الأردن كبيرة، منها ما تم استخراجه ومنها ما لم يستخرج بعد. وإذا كان ما تم استغلاله يشكل ركناً هاماً من الناتج الإجمالي، إلا أنه يتوجب استغلال الثروات غير المستغلة بعد، وخاصة في مجال الزيت الصخري والطاقة الشمسية واليورانيوم والذهب وغيرها. ويجب أن تبقى هذه الثروات الوطنية ملكاً للشعب ورافداً للخزينة، ولا يجوز خصخصتها مهما كانت الدوافع. كما ويجب إدارة هذه الثروات الوطنية بكفاءة علمية وإدارية متميزة، ومكافحة كافة أشكال الفساد بجدية واقتدار.

(ب) الصناعة

إن قطاع الصناعة في الأردن يعاني من غياب استراتيجية واضحة المعالم، تحدد آفاق المستقبل لهذا القطاع، كما أنه قطاع أقرب إلى البدائية في كثير من فروعه، ويعاني من قلة عدد الفنيين المتخصصين

في فروعه المختلفة. ولهذا يرى الحزب ضرورة توفر رؤيا واستراتيجية مركبة تنظم آلية عمل قطاع الصناعة بأسلوب علمي أولاً، وتدرب وتوظف الكفاءات المحلية للتشغيل ثانياً، وتشجع التصدير من خلال الحوافز الضريبية على التصدير ثالثاً.

(ج) الزراعة

لقد تم إغفال قطاع الزراعة في العقود الماضية تحت مبررات عدم توفر المياه الكافية لهذا القطاع، وعدم جدوى الإنتاج الزراعي وخاصة في المنتجات الاستراتيجية مقارنة بالأسعار العالمية. إلا أنه لا يمكن لأي دولة الإستغناء عن هذا القطاع بشكل عام؛ لأنه القاعدة الأساس لتحقيق الأمن الغذائي من خلال المنتجات الإستراتيجية، وبشكل خاص الحبوب والزيوت واللحوم.

إن الدولة التي تتطلع لتحقيق استقلال قرارها السياسي لا بد وأن تحقق الأمن الغذائي بدرجة عالية. فأسلوب الزراعة واختيار المنتجات الزراعية وطرق الإنتاج والتسويق المتبع حالياً في الأردن يجعل من قطاع الزراعة قطاعاً متخلفاً لا يأخذ بأساليب الزراعة الحديثة، ولا ينتج حسب الأولويات الوطنية، ولا يحقق المستويات العالمية في كمية الانتاج وجودته، ويفسح المجال أمام المتنفذين لتسويق المنتجات بهوامش ربحية عالية لا تترك للمزارع العادي ما يكفيه للعيش الكريم وتوسيع نشاطه الزراعي. لذا لا بد من وضع سياسات واستراتيجيات زراعية متكاملة تتلافى كافة السلبيات والمعوقات، وتعتمد على استخدام أحدث التقنات في الترشيد والمراقبة والمتابعة والبحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا، وتعزز الإنتاج والتسويق والإيرادات اللازمة لدعم هذا القطاع وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

(د) العمل

يرى الحزب أن ارتفاع معدل البطالة في المجتمع آفة خطيرة من الآفات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية التي تؤدي في النهاية إلى تدمير المجتمعات. وعليه، فإن وجود استراتيجية تعليمية قادرة على إيجاد فرص العمل الضرورية لرفع سوية الإقتصاد من جهة، وملائمته للأفراد من جهة أخرى يقع في قلب اهتمامات الدولة الحديثة.

إن استراتيجية العمل يجب أن تبدأ بتغيير ثقافة الطلاب في المرحلة الأساسية، وزيادة نسبة الطلاب في التعليم المهني في المرحلة الثانوية إلى ما لا يقل عن النصف (وهي القوة العاملة المستقبلية)، وتنتهي بتوسيع وتعميق الدراسات التطبيقية في المرحلة الجامعية بما يضمن أن تكون مخرجات العملية التعليمية برمتها متناسبة مع الهرم الوظيفي لمؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، ويجب أن توفر فرص العمل للشباب على أوسع نطاق، وأن تعزز مفهوم القاعدة الصناعية للدولة، وأن تخفض مستويات البطالة إلى الحد الأدنى.

وبالمقابل فإن وضع سياسات لخلق مناخ العمل السليم، وتحديد الحد الأدنى للأجور وربطها بالتضخم يؤمن للمواطن العيش الكريم، ويحقق له الأمن والإستقرار، ويمكنه من العمل بإخلاص وإتقان.

(هـ) التجارة والعولمة

تعمل قوانين التجارة العالمية على إخضاع كافة السلع والخدمات المنتجة في أي دولة إلى التنافس الحر بغض النظر عن مستوى التقدم التكنولوجي الذي وصلت إليه الدول المختلفة. فالدول الغربية مثلاً امتلكت ناصية التكنولوجيا منذ القرن الثامن عشر، أما بعض دول أسيا أو دول الشرق الأوسط أو الدول الإفريقية أو الدول اللاتينية فلا زالت

على بداية الطريق للأخذ بالتكنولوجيا، وهذا الواقع يفرض تنافساً غير عادل من حيث الأسعار والجودة لصالح الدول المتقدمة، ويؤدي إلى انهيار وفشل سياسات الدول النامية في اللحاق بركب الحضارة الإنسانية.

يرى الحزب أنه بالرغم من قوانين التجارة العالمية، وسياسات العولمه لا بد من تطبيق سياسات اقتصادية مبنية على تشجيع الصادرات من خلال الدعم الحكومي، وتخفيض الواردات من خلال فرض الرسوم الجمركية، وذلك لتحقيق العدالة والتوازن في السوق بين المنتجات المحلية والدولية.

(و) الضرائب

تعتبر الضرائب بمختلف أشكالها المصدر الرئيس لإيرادات الدولة، ومصدر هذه الضرائب هو المواطن، وعليه فإنه من الواجب أن يكون هناك توازن بين ما يدفعه الفرد وما تقدمه الدولة من خدمات.

يؤمن الحزب بأن النظام الضريبي العادل يجب أن يحقق مبدأ القدرة على الدفع القائم على تحقيق العدالة الأفقية والعدالة الرأسية. كما يؤمن الحزب بأن العدالة الإجتماعية تقتضي بأن تكون الضرائب المباشرة الممثلة بشكل رئيسي بضريبة الدخل هي المصدر الأساسي للإيرادات الضريبية وليس الضرائب غير المباشرة والممثلة بشكل رئيسي بضريبة المبيعات. من ناحية أخرى فإن العدالة الإجتماعية تتطلب أن لا يكون النظام الضريبي متخماً بالإعفاءات والإستثناءات والإمتيازات التي تصب في صالح الطبقات المتنفذة على حساب المواطن العادي، وأن يكون النظام الضريبي صارماً بالتعامل مع كافة أشكال التهرب الضريبي، وإن الإعفاءات والإستثناءات والتهرب الضريبي تؤدي جميعها إلى الإطاحة بالعدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع.

الفصل الخامس
الرؤية الإجتماعية

يقصد بالرؤية الإجتماعية للحزب تلك العناوين التي تتعلق بالمجتمع كوحدة متكاملة مثل الأسرة والتعليم والصحة والرعاية الإجتماعية.

1. في الاسرة

(أ) يرى الحزب بأن الأسرة بمكوناتها تشكل البنية الأساسية للمجتمع، وأن مدى تطور الدولة والمجتمع هو انعكاس لمدى تطور الأسرة. ولذلك فإن الأسرة السليمة والبنّاءة تتمتع بقوة الروابط بين أفرادها حيث لا يمكن النظر إلى الأسرة بمعزل عن مكوناتها، كما لا يمكن النظر إلى المرأة والشباب بمعزل عن الأسرة، ولا يجوز القبول بالقوانين التي تؤدي إلى تفكيك الأسرة مهما كان مصدرها أو مبررها.

(ب) إن مسؤولية الحفاظ على ترابط الأسرة هي مسؤولية مشتركة بين الأسرة والدولة والمجتمع، ويتم تحقيق هذا الترابط من خلال الحفاظ على القيم الدينية والإجتماعية، ورفع مستوى الذوق العام للمواطن، والإلتزام بالأخلاق الحميدة، وتعظيم قيم التضحية والإيثار، وترسيخ مفهوم المواطنة الحقة، واحترام النظام العام.

(ج) يؤمن الحزب بخصوصية الأسرة، وحرمة مساكنها، وعدم جواز مراقبة أفرادها وانتهاك حرماتها، ولا يجوز ذلك إلا من خلال القانون العادل وبما لا يتعارض مع حقوق الإنسان.

(د) يؤمن الحزب بحق المرأة ومساواتها بالرجل في التعليم في كافة التخصصات والحصول على مختلف الدرجات العلمية، وحقها في

العمل في مختلف مجالات الحياة، وحقها في ممارسة كافة النشاطات السياسية والإقتصادية والفكرية والإجتماعية. ونظراً لأن المهمة الفطرية والأولى للمرأة هي رعاية الأسرة، فإن على الدولة تبني الإستراتيجيات الملائمة التي تمكن المرأة من القيام بواجبها تجاه الأسرة وحقها في العمل وممارسة نشاطاتها على قدم المساواة مع الرجل.

(هـ) يؤمن الحزب بأن الشباب هم عماد المستقبل وأمل الوطن والأمة، وأن من حقهم ممارسة حقوقهم السياسية والإقتصادية دون عوائق، وتقع على الدولة المسؤولية الكاملة لتمكينهم من ممارسة هذه الحقوق والمشاركة في الحكم.

2. في التعليم

(أ) يرى الحزب أن العملية التعليمية للأجيال بكافة مراحلها هي المدخلات، وأن حضارة المجتمع وقوته ومستقبله السياسي والإقتصادي والإجتماعي هي المخرجات. وحتى نتمكن من صناعة المستقبل لا بد وأن نصنع العملية التعليمية بكل مكوناتها ومراحلها وبكل عناية وإتقان.

(ب) يؤمن الحزب بالأهمية القصوى لبناء إستراتيجية وطنية تعليمية تأخذ بالإعتبار مكونات العملية التعليمية: المعلم والطالب والمنهج الدراسي والأسرة والمجتمع وذلك لكافة المراحل الدراسية؛ الإلزامية والثانوية.

يرى الحزب بأن هذه الاستراتيجية تقوم على مايلي:

- رفع شأن المعلم علمياً ومادياً ومعنوياً واجتماعياً.

- تربية الطالب على الأخلاق الحميدة، والإبداع، واحترام المعلم، وتعلم مناهج دراسية قادرة على صقل مواهب الطالب وتوجيهه بما يتناسب مع قدراته ورغباته.

- خلق فرص العمل التي يحتاجها المجتمع.
- مشاركة الأسرة والمجتمع في تطبيق التعليم الإلزامي.

(ج) يرى الحزب بأن مرحلة التعليم الثانوي يجب أن تستند إلى رغبات الطالب وقدراته الذهنية وليس إلى رغبات الأسرة والمجتمع، وعلية فإن الحزب يؤمن بأن الإستراتيجية الوطنية للتعليم في المرحلة الثانوية يجب أن تأخذ بعين الإعتبار أن عدد الطلبة في التعليم المهني والتقني يجب أن يفوق عددهم في التعليم الأكاديمي.

(د) يؤمن الحزب بأن مرحلة التعليم الجامعي المتوسط يجب أن تكون مرحلة تطبيقية في كافة المجالات المهنية والعملية، وليست مرحلة للدراسات الإنسانية وأن هذه المرحلة تشكل القاعدة البشرية التقنية للقاعدة الصناعية الوطنية.

(ه) يؤمن الحزب بأن مرحلة التعليم الجامعي يجب أن تكون مرحلة للبحث العلمي والإنتاج الفكري. وعلية فإن الجامعات التي تقوم على هذه المرحلة يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة المعرفية، وترتكز على البحث العلمي بشكل أساسي وجوهري، وترتبط مخرجاتها بتطوير المجتمع وتلبية احتياجاته، وتساهم في الحضارة والفكر الإنساني.

(و) دعم مراكز البحث العلمي والتعليم العالي في الأبحاث التطبيقية.

3. في الرعاية الصحية

(أ) يرى الحزب أن الرعاية الصحية المناسبة حق من حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، وإن مسؤولية الدولة تقتضي توفير الأمن الصحي وحماية المواطنين والمجتمع من الأمراض والجوائح. يدعو الحزب إلى تبني سياسة ثابتة لتطوير الخدمات والمرافق الصحية في الأردن، تقوم على توفير وتأهيل الكوادر الطبية الكفؤه، وتوفير المستشفيات

والمراكز الطبية الشاملة، وتقديم المعالجة الطبية الملائمة لكافة الأمراض وذلك بالتعاون مع كليات الطب في القطاع العام والخاص، ورفد العملية الصحية بمراكز البحوث الطبية وكذلك المشاركة في تبادل الخبرات والبحوث الطبية مع الدول الأخرى المتقدمة في المجال الطبي للإطلاع على آخر المستجدات الطبية والعلمية.

(ب) يرى الحزب أن مفهوم التأمين الصحي الشامل ضرورة لا بد من توسيعها ليشمل أوسع شرائح المجتمع. بحيث يتوفر العلاج بأقل كلفة ومشقة على المواطنين وبأفضل المستويات وفى جميع أنحاء الأردن.

(ج) يرى الحزب أن على الدولة دعم وتشجيع البحوث العلمية في مجال الأمراض والصحة العامة وفي مجال صناعة الأدوية.

(د) يرى الحزب أن على الدولة متابعة برامج التعليم الطبي المستمر ووضع التوصيات الطبية والقواعد الطبية المقررة بما يتناسب مع طبيعة المجتمع الأردني، وعلى ضرورة التأكد من أهلية الأطباء وكافة المشاركين في تقديم الخدمة الطبية.

(ه) يرى الحزب أن جودة الرعاية الصحية تقتضى وجود قانون عصري للمساءلة الطبية يحفظ حق المريض من الأخطاء الطبية وحق الأطباء في مواجهة المتاجرين بمهنة الطب.

4. في الرعاية الاجتماعية

(أ) يرى الحزب أن مفهوم الرعاية الإجتماعية يعتمد على إستراتيجية التمكين وليس على المنح والمساعدات، وأن كافة البرامج الإجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة والقائمة على التمكين تستطيع تحقيق هذه الأهداف من خلال خلق المهارات اللازمة للمشاركة في العمل والإنتاج. إن التمكين يضاعف القوة الإجتماعية، والقوة الإجتماعية المتعاظمة

تخلق فرص العمل، وتحسن الأوضاع المعيشية، وتخفض المشاكل الإجتماعية والأخلاقية، وترفع الإنتاجية الوطنية، وتحقق الإستقرار الأسري والإجتماعي والأمني.

(ب) يرى الحزب بأن السلم الإجتماعي القائم على التكافل والتسامح والقبول بالآخر، والملتزم بالأخوة الإنسانية والوطنية، وبالقيم الأخلاقية العليا يشكل أساساً متيناً للنهوض الإجتماعي والإقتصادي والسياسي. وأن مهمة تحقيق السلم الإجتماعي هي مهمة حكومية واجتماعية وتعليمية.

(ج) يؤمن الحزب بأن الطاقات البشرية الشبابية الهائلة يجب أن يتم استغلالها لمصلحة الدولة والمجتمع، وان العمل الشبابي الإجتماعي التطوعي خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وأن على الدولة إيلاء الشباب العناية الكاملة، وتمكينهم من تقديم مساهماتهم وإبداعاتهم. كما يرى أن الدولة هي المسؤولة عن تشجيع ودعم البرامج الشبابية في كافة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لتمكينهم من تفريغ طاقاتهم في صالح النفع العام، وتحقيق طموحاتهم وإنجازاتهم الشبابية، وتعزيز انتمائهم وتضحياتهم للوطن.

(د) إن النظام الإجتماعي والثقافي والقيمي العربي والأردني يعنى بالفئات ذات الأوضاع الخاصة من حيث الأهلية أو السن أو الأوضاع الإقتصادية الصعبة. يرى الحزب ضرورة مأسسة رعاية هذه الفئات قانونياً والتأكيد على التكافل الإجتماعي ونشر الوعي العام بين أفراد المجتمع.

الفصل السادس
الرؤية الإستراتيجية والأمنية

1. يرى الحزب أن التحالفات الدولية وانعكاساتها على التحالفات الإقليمية في المنطقة، يؤثر بشكل مباشر وفعال على الإستراتيجية الأمنية الوطنية، وعليه فإن الإستراتيجية الوطنية لا بد وأن تستند على إستراتيجية الأمن القومي العربي، وبالرغم من تصدع إستراتيجية الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة إلا أنه على الدولة أن تسعى جاهدة وبكل الوسائل لتقوية الروابط الأمنية مع بقية الدول العربية وإحيائها.

2. يؤمن الحزب بأن التهديد الأول والمباشر للدولة الأردنية هو الوجود الإسرائيلي المجاور، وأنه بالرغم من توقيع اتفاقيات سلام مع الكيان الإسرائيلي، إلا أنه ما زال يبني جهاراً ونهاراً حالة «الوطن البديل»، وهو ما يشكل تهديداً أمنياً استراتيجياً لا بد من الإستعداد له ومقاومته بكافة الوسائل السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية.

3. دور الجيش: يؤكد الحزب على نص ومضمون المادة 127 من الدستور والتي تحصر مهمة الجيش الأردني في الدفاع عن الوطن وسلامته. وأنه لا يجوز إقحام الجيش والتدخل في إدارة الشؤون السياسية أو التأثير فيها وعليها، كما أنه لا يجوز له «أي الجيش» أن ينحاز لأي طرف من أطراف المنافسة السياسية بل يبقى مؤسسة وطنية للجميع، وما ينطبق على الجيش في هذا الخصوص ينطبق على الأجهزة الأمنية الأخرى.

لا يمكن استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الداخلية، فالقوة العسكرية أداة من أدوات السياسة الخارجية، والتدخل العسكري في الشأن الداخلي تدمير للوطن وقدراته. إن الحلول الأمنية القائمة على القهر والديكتاتورية هي مصدر الثورات وتدمير المجتمعات، وإن الحلول السياسية القائمة على الديمقراطية هي أساس نهضة الدولة.

4. يؤمن الحزب بأهمية دعم كافة الأجهزة العسكرية والأمنية لتمكينها من أداء دورها وتطوير كفاءتها وقدراتها، وبناء قاعدة صناعية عسكرية قادرة على تلبية جزء من احتياجاتها ضمن استراتيجية واضحة المعالم، وتطوير الإستراتيجية الدفاعية بما يتناسب مع التغيرات الإستراتيجية والأمنية التي تعصف بالمنطقة العربية.

5. يؤمن الحزب بأهمية تفعيل الخدمة العسكرية الإلزامية (خدمة العلم) ضمن آليات علمية ومتقدمة قادرة على رفع القدرة والكفاءة الدفاعية للدولة، وتعزيز وترسيخ الإنتماء والتضحية من أجل الوطن، وتسخير الطاقات الوطنية الشبابية لإنجاز مشاريع إستراتيجية وطنية.

الفصل السابع
الرؤية الحزبية

يقصد بالرؤية الحزبية اسلوب تداول العلاقات الداخلية في الحزب وكذلك أسلوب تداول العلاقات بين حزب المستقبل والحياة الأردني والإحزاب الأردنية الأخرى

1. مسرح العمل الحزبي

يؤمن الحزب أن مسرح العمل الحزبي السياسي هو الساحة الوطنية على اتساعها ولا سيما المشاركة والتفاعل ومراقبة السياسات ومعارضتها بالوسائل الديمقراطية حينما تكون المعارضة واجباً.

وانطلاقاً من كون حزب المستقبل والحياة الأردني حزباً تقدمياً بكافة المعايير، فإنه يشدد على ضرورة التوازن بين حقه في المنافسة السياسية الإيجابية وصولاً إلى المشاركة في الحكم، وحق الأحزاب الأخرى في تحقيق ذات الهدف، كما أنه يؤمن بحق المشاركة في الحكم بين الأحزاب مهما كانت قوة الحزب التمثيلية وذلك لتكريس مفهوم الديمقراطية والمشاركة.

يرى الحزب بأن كافة الأحزاب من الناحية النظرية تهدف إلى المشاركة في الحكم والإصلاح وتطوير الدولة والمجتمع، حيث أن المنهجية وكفاءة القيادات هي التي تميز حزباً عن آخر، وهي التي ترسخ الثقة الشعبية فيه.

ونظراً لأن الحزب كيانٌ سياسيٌ، بينما العشيرة كيانٌ اجتماعيٌ، وكلاهما ركنان أساسيان في المجتمع الأردني، يرى الحزب أنه لا يمكن للعشيرة أن تشكل حزباً، ولا يمكن أن يقوم الحزب مقام العشيرة، فهما كيانان

مستقلان، يخدمان الدولة والمجتمع كل من خلال وظيفته.

إن هيمنة النخبة التقليدية وثقافتها هي السبب المباشر والأهم في تعثر الديمقراطية في العالم العربي وليس الشعوب، وإن الحل الأمثل يكمن في التنافس الحزبي بما يعزز الإنجاز والإنتاج، ويرفع من شأن الديمقراطية.

2. تداول السلطة

إن تداول السلطة وفقاً للمنهج والآلية الديمقراطية أساس استمرار الدولة وتقدمها وازدهارها، فمن خلال تداول السلطة تنقسم الأحزاب إلى حاكمة ومعارضه، فالأحزاب الحاكمة تنفذ السياسات والأحزاب المعارضة تراقب أداء الأحزاب الحاكمة وتسائلها.

يؤمن الحزب بأن تداول السلطة لا يكون إلا بالطرق السلمية، وأن المنافسة على تولي زمام السلطة الشرعية يعتمد على الأحزاب السياسية. وهذا يتطلب التأكيد على حرية الإنضمام للأحزاب وحرية الإجتماع وحرية التعبير عن الرأي وحرية وسائل الإعلام الخاصة والعامة، وان يتمكن المواطنون من انتخاب ممثليهم في جو من التنافسية والشفافية والسِلم واحترام الأخر وإمكانية الوصول إلى المعلومات، وأن لا يُسمح بالسيطرة على الأحزاب أو توجيهها أو امتلاكها.

يؤمن الحزب بالعمل مع القوى الوطنية التي ترى في الملكية الدستورية الخيار الأفضل لمستقبل الأردن، وذلك انسجاماً مع تجارب الدول الأخرى التي سبقت في هذا المضمار وخاصة الدول الأوروبية، ولا بد من السعي لتحقيق هذا الهدف بالتوافق وبالطرق السلمية وتحت مظلة مصلحة الوطن العليا.

3. التشاركية لا الإقصائية

يؤمن الحزب بأن الوطن أكبر من أي تجمع أو حزب أو طائفة، وأن عصر الأحزاب الشمولية قد انتهى، وأن التشارك والتعاون لمصلحة الوطن يزيده قوة وازدهاراً، وأن المشاركة هي نهجنا وأسلوب عملنا.

يؤمن الحزب بأن الإحتكار السياسي القائم على المغالبة يعني الإقصاء، بينما تعني التوافقية النسبية خدمة المصلحة العامة، فالوطن يبنى بجهود جميع الأطراف السياسية الفاعلة وليس بجهود فريق متفرد بالسلطة مهما بلغت قوته التمثيلية.

إن العقلية الإقصائية تعني لدى الحزب أن الصراع الإجتماعي أشد من الصراع السياسي، وهو ما يعني (عدم المساواه) بمعنى رفض الخصم السياسي، والقبول بأن يكون البديل هو المستبد سواءً كان من خلال الاستقواء بالخارج أو عبر النخب السياسية ذات المرجعيات المشوهة «الدخيلة».

إن استغلال العشائرية لأغراض سياسية لا يسمح بتحقيق التنمية السياسية ولا يساعد على تطوير المجتمع المدني الحديث، وإن صراع القوى الوطنية على اختلافها بوسائل غير ديمقراطية سبب رئيسي لتدمير الوطن وتفتيته، وإتاحة الفرصة لتدخل القوى الخارجية وبأيدي خفية، وعليه فإن الحزب يرفض اللجوء إلى العنف بكافة أشكاله، ويرفض اللجوء إلى العنف لحسم الخلافات بين الأحزاب السياسية أو بين أي قوى إجتماعية أو إقتصادية.

4. الديمقراطية الحزبية

إن الديمقراطية الحزبية هي مصدر الشرعية للأفراد داخل الأحزاب، وصندوق الإقتراع هو الأداة الشرعية لإدارة الحزب، وإن توفر الثقافة

الديمقراطية لدى الأفراد في إطار الحزب الواحد هي أساس قوة الحزب واستمراره، وهي مصدر ثقة المجتمع في الحزب وقيادته، وإن توفر الثقافة الديمقراطية للأحزاب معززة بالدعم الشعبي لتحقيق مطالب المجتمع هي التي تنجز الإصلاح وتحدث التغيير الإيجابي، وهي النموذج الأمثل لتغيير ثقافة المجتمع نحو الأفضل.

يقوم الحزب على تشارك أعضائه في الأفكار والمبادئ الأساسية، وفي نفس الوقت يؤمن بأهمية الإتجاهات الفكرية وتنوعها داخل الحزب الواحد ومناقشتها بما يخدم أهداف الحزب وبرامجه التي يتبناها للإصلاح، إن من شأن هذا التنوع الفكري أن يؤدي إلى إثراء البرامج وتطويرها لتتماشى مع أحدث التطورات الدولية والإقليمية والوطنية.

يؤمن الحزب بأن الديمقراطية والعمل الجماعي هما الوسيلة المثلى لعمل الأحزاب، وأن الشخصنة والفردية ليستا من العمل الحزبي ولا من السياسة في شيء، وأن المنهج الديمقراطي هو أساس عمل الحزب على مختلف الأصعدة الداخلية والوطنية والخارجية.

يؤمن الحزب بأن التصدي للعمل السياسي وخدمة الوطن والشعب يقوم على المواطنين المخلصين والمبادرين من أصحاب السجل الوظيفي الناصع والخالي من الفساد، ومن أصحاب الكفاءات العلمية والعملية القادرة على تحمل المسؤولية، ومن مدن الأردن وقراه وبواديه كافة.

الخلاصة

تمثل هذه الوثيقة الرؤية النظرية لحزب المستقبل والحياة الأردني، وقد تضمنت رؤية فكرية للبيئة الدولية والإقليمية، وتم التركيز على الرؤية الوطنية من كافة الجوانب الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية للدولة الأردنية وكذلك رؤية الحزب للعلاقات السياسية بين الأحزاب. إن هذه الوثيقة تمثل الأفكار العامة والخطوط العريضة لتوجهات الحزب ونظرته للمستقبل وتمثل الإلتزام المبدئي للحزب بدعوته وبعمله السياسي، وهي أقرب ما تكون قواعد حاكمة ومعايير للسلوك السياسي.

لقد انبثقت هذه الرؤية عن مجموعة المبادئ العامة للحزب، وهذه المبادئ تشكل الثوابت التي يستند إليها الحزب في عمله، كما انبثق عن هذه الرؤية والمبادئ الأهداف العامة

في كافة المجالات السياسية والإستراتيجية والإقتصادية والإجتماعية في النظام الداخلي للحزب.

سوف تترجم هذه الرؤية والمبادئ والأهداف إلى برامج عملية تفصيلية ومحددة لمعالجة كافة الإختلالات ونواحي القصور التي يعاني منها الوطن في كافة المجالات، وسوف تكون هذه البرامج إستراتيجية وديناميكية متغيرة وفق تطور الأوضاع الدولية والإقليمية، وتطور البنية المحلية السياسية والإستراتيجية والإقتصادية والإجتماعية.

يسعى الحزب من خلال العمل على هدى هذا الجهد الوطني المخلص والمتواضع إلى رفعة شأن الدولة الأردنية في كافة الأصعدة والمجالات خدمة للوطن وللشعب وللأمة حاضراً ومستقبلاً.

واللّه من وراء القصد